République Algérienne Démocratique et Populaire
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

UNIVERSITE ABOU BEKR BELKAÎD
-TLEMCEN-
FACULTE DE DROIT ET DES SCIENCES POLITIQUES
DEPARTEMENT DES SCIENCES POLITIQUES

جامعة أبو بكر بلقايد
-تلمسان-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

بحوث مقياس:
النظم السياسية المقارنة

السنة الثانية الفوجين: 1 و 3

من إعداد الدكتور: عياد محمد سمير

السنة الجامعية

2020-2019

البحث السابع:

اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع

تمثل العلاقة بين الدولة والمجتمع أحد المفاتيح الرئيسية في فهم أوضاع أي نظام سياسي. لذلك, فإن كل نظريات التغيير الاجتماعي والسياسي انطلقت من تصور ما لهذه العلاقة، فشكل التغيير وسرعته ومداه والقوى الفاعلة المشاركة فيه محكوم بهذه العلاقة، وهذا ما يفسر الاختلاف في أنماط التغيير وسرعته بين نظام سياسي واخر.

فالدولة، هي رمز السلطة وتجسيد لها، وهي التي تنشيء المؤسسات التي تقوم بتنظيم العلاقات بين الناس في كافة المجالات، وهي التي تملك حق الاستخدام الشرعي للقوة ضد الخارجين عن القانون أو المهددين لسلامة الدولة والمجتمع. أما المجتمع، فهو مجمل العلاقات التي يدخل فيها الأفراد والجماعات والتي يمكن أن تأخذ شكلا إرثيا كالقبائل والعشائر أو شكلا طوعيا كالجمعيات الأهلية.

الدولة، تمثل "الفضاء السياسي" الذي يتعامل فيه البشر مع بعضهم البعض باعتبارهم مواطنين. أما المجتمع، فهو مجال التفاعل الإنساني في سائر المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

ويمكن للطالب في بحثه إثارة الأسئلة التالية:

ما نوع أو شكل العلاقة بين الدولة والمجتمع في المقارنة بين الأنظمة السياسية؟ وما هي علاقات التداخل والتاثير المتبادل بينهما ؟ وهل يسيطر أحدهما علي الآخر بشكل مستمر وفي كل الأحوال؟ وماهي العلاقة بين الثقافة السائدة في مجتمع ما وشكل نظامه السياسي أو الاقتصادي ؟

وحول الإجابة عن هذه الأسئلة, برز إتجاهان رئيسيان في العلوم الاجتماعية:

الإتجاه الأول: إنطلق من أولوية الدولة ومركزية دورها في أي مجتمع معاصر. ويتأسس هذا الاتجاه علي اعتبار أن الدولة هي التي تقوم بالتعبير عن الصالح العام، وهي التي تحقق التوازن والانسجام بين فئات المجتمع وطبقاته، وهي الحكم العادل بين المطالب المختلفة لجماعات المصالح التي تسعي كل منها إلي تحقيق أكبر منفعة

لها. وحسب أنصار هذا الاتجاه فإن الدولة ترعي المجتمع، وتحمي مصالحه، وتصون هويته، وتدافع عن حدوده، وتحقق أمن أفراده.

هذا الاتجاه يقوم علي افتراض استقلال الدولة النسبي عن المجتمع، وأنها الطرف القادر علي تغيير المجتمع وتحديثه وتطويره وفقا لرؤية النخب الحاكمة وأفكارها. وكان هذا هو الافتراض الذي تاسس عليه دور الدولة في الفكر الاشتراكي والماركسي, كما كان هو الافتراض الذي انطلقت منه نظريات التنمية والتحديث في الفكر الغربي.

الاتجاه الثاني: فإنه يركز علي أولوية المجتمع، وأن الدولة ليست محايدة أو مستقلة عن محيطها الاجتماعي، وأنها تمثل امتدادا للمصالح والثقافات والأفكار السائدة في المجتمع. دعم من هذا الاتجاه فشل سياسات التنمية في عديد من الدول النامية بسبب هيمنة مؤسسات الدولة واحتكارها لتخطيط السياسات العامة وتنفيذها دون مشاركة كافية من المواطنين الذين سوف يستفيدون من هذه السياسات. في بعض الأحيان أنهارت مؤسسات الدولة وتفككت، وفي احيان أخري سقطت مؤسساتها في قبضة احدي الأقليات أو الفئات بحيث لم تعد حكما أو تعبيراعن الصالح العام، بل طرفا يستخدم جهاز الدولة لتحقيق مصالح جماعة فئوية أو طائفية أو إثنية علي حساب الاخرين. وكان من شأن ذلك تعميق عوامل الانقسام في المجتمع وبروز مختلف مظاهر العنف الإثني والديني والطائفي.

والحقيقة، أن العلاقة بين الدولة والمجتمع ليست معادلة ' صفرية' بمعني أن زيادة قوة الدولة لا تكون بالضرورة علي حساب المجتمع أو العكس تصور أن زيادة قوة المجتمع لابد أن يترتب عليها أو يرتبط بها إضعاف لسلطة الدولة. فهناك شبكة معقدة من العلاقات بين الاثنين. فنظام الحكم في الدولة يتنبي سياسات عامة تهدف إلي إرضاء المواطنين، وقد يتبني سياسات يكون من شأنها تغيير هيكل الفرص السياسية لإحدى الجماعات بمعني أن تنحاز هذه السياسات لفئة أو طبقة بعينها لتعويضها عن ما أصابها من غبن في مراحل سابقة.

والأصل في الأمور أن شاغلي مواقع السلطة يمارسون عملهم وفقا للصالح العام. وهناك فكر مستقر وواضح بشأن التمييز بين مفهوم' المصلحة الخاصة' ومفهوم' المصلحة العامة'، وصدرت تشريعات في كل الدول المتقدمة لتنظيم هذه العلاقة بما يحقق الفصل الواضح بين الأمرين. ولكن بعض شاغلي السلطة_ في الواقع- قد يقومون بممارسة سلطاتهم بما يحقق لهم مصالح اقتصادية خاصة وهو ما يعتبر إنحرافا بمفهوم الوظيفة العامة والقوانين التي تنظمها. كذلك, فإن الثقافة السائدة في المجتمع وتوقعات المواطنين من الدولة، وخصوصا في مجال الخدمات التي يعتبرون الدولة مسئولة عن توفيرها لهم, يمثل عنصر دعم لسياسات الدولة أو عامل تعويق لها.

من هنا يظهر بأن مفهوم الدولة مفهوم محوري في العلوم السياسية، و عليه فكانت هناك تناولات مختلفة للمفهوم باختلاف توجهات و ايدولوجيات المفكرين، فبداية من كتابات توماس هوبز والذي قدم رؤية متوسطة بين الدور المطلق للدولة و الدور الليبرالي. بينما كتابات جون لوك قامت باتقديم رؤية مختلفة عن تلك التي تبناها هوبز، فبدلا من النظر للدولة على انها شخص(او بدلا من شخصنة الدولة) قام لوك بربط الدولة بالنظرة المؤسسية واشار الى الفصل بين القوى التنفيذية والتشريعية.

الفيصل الرئيس في هذه النظرة للدولة– و النقطة الاساسية في اهتمام الاتجاهات الليبرالية والنظرية الليبرالية الديمقراطية- يتمثل في تعريف حدود العلاقة بين الدولة – كجهة مستقله ذات صلاحيات و قوانين – وبين الاشخاص كمصدر الاساسي لقوة الدولة ،وحريتهم - فالتساؤل الاساسي يقع في الفصل بين هيمنة الدولة وعلاقتها بالمجتمع فالنظرية الليبرالية الحديثة و الليبرالية الديمقراطية حاولت دائما تبرير و معرفة اسس هيمنة الدولة و في نفس الوقت معرفة حدود قوتها. او كما يضعها منظري الليبرالية الديمقراطية في المساواة بين السلطات و الحريات. و المعضلة الاساسية تكمن في تعريف الحدود و تحقيق التوازن بين دور الدولة كمسيطر ومحافظ على الامان و على حدود الحياة الاجتماعية بما يكفل للافراد امكانية العيش سويا. وبين تقييد هذه القدرات بما لا يضر بحريات الافراد و يضمن عدم اساءة استخدام هذه السلطات من قبل ممثلي الدولة. و عليه فحاول منظري الليبرالية الديمقراطية هم من حل هذه المعضلة عن طريق الديمقراطية التمثيلية.

و من الجدير بالذكر ان الاختلاف في تحديد دور الدولة بين كتاب الاتجاة الليبرالي و اخرين مثل ماركس وانجليز يكمن في طريقة تحقيق هذه المساواة. فالاتجاة الليبرالي يرى ان تلك المساواة تتحقق بالمنافسة في ظل نظام اقتصاد حر و منافسة سياسية مفتوحة للجميع، في حين ان المجتمعات ا لطبقية لا ينظروا للدولة باعتبارها الطريق المؤدي لهذه المساواة بل ان هذا هذه الحرية ستؤدي الى زيادة في عدم المساواة، ويرى ماركس ان الدولة هي امتداد للمجتمع المدني والذي يفرض التوازن الاجتماعي لتحقيق المطالب المجتمعية، وهذا لا يتحقق في النظم الراسمالية نظرا لتحقيق متطلبات الطبقة المتحكمة في رأس المال. و هناك اختلاف- في الفكر الماركسي خصوصا و الاشتراكي عموما- في تحديد استراتيجيات الدولة و اهدافها و بالتالي كان هناك اطروحات كثيرة عن دور الدولة و الاحزاب و طبيعة الانتقال الى الاشتراكية، و عليه فكان الاهتمام بقوة الدولة و حدودها ياتي في المرتبة الثانية بعد الاهتمام بالتحول الى الاشتراكية - وعوامل بدء الثورات . على النقيض، يرى ماكس فيبر انه لا يمكن اختزال تاريخ الدولة و الصراعات السياسية في صورة العلاقة بين الطبقات المختلفة. فدور الدولة ليس مبني بالاساس على البنية الاقتصادية. فمفاد رايه ان البيروقراطية هي الملجأ الاساسي لحل مشكلات المجتمع و تنظيمه ما لم تظهر مؤسسات اخرى لمراقبة قوة الدولة.

من هنا يمكن للطالب أن يعتمد في بحثه على المحاور التالية:

1-مفهوم الاقتراب وأهم رواده في السياسات المقارنة

2-أنماط العلاقات بين الدولة والمجتمع

3-أهمية اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع في المقارنة بين الأنظمة السياسية

4-توظيف اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع في النظم السياسية المقارنة

5-النقد

البحث الثامن:
نظرية التبعية

يعتبر هذا المصطلح من أهم المصطلحات المستخدمة، العلوم السياسية و خاصة في النظم السياسية المقارنة، فهي العلاقة بين اقتصادين يتوسع أحدهما على حساب الآخر و يكون تطور الثاني تابعا لتطور الأول. والتبعية هي علاقة استغلال و علاقة غير متكافئة بين دولتين أو أكثر، وهي عبارة عن نظام سياسي و اقتصادي تخضع بموجبه إحدى الدول لدولة أخرى، وهذا ما يحرم الدولة التابعة من ممارسة كافة مظاهر سيادتها في داخل إقليمها وفي المجتمع الدولي.

ومدرسة التبعية هي عبارة عن استكمال للفكر الماركسي، وحاولت هذه المدرسة تفسير العلاقات والتفاعلات الدولية التي تتعلق خاصة بالتخلف، و التقدم في العالم وفقا لتقسيم دولي أكد أن الصراع موجود داخل النسق الدولي هو صراع بين الشمال و الجنوب، أي بين الدول الصناعية المتقدمة و بين الجنوب أي الدول المتخلفة و ليس الصراع بين الشرق و الغرب.

كانت بداية هذه المدرسة في أمريكا للاتينية حيث ارتبطت بأعمال اللجنة الاقتصادية وكان مقرها بمدينة سانتياغو, و ترأس هذه اللجنة " راوول بريبيش" و بعد عدة دراسات توصلت هذه اللجنة إلى نتيجة مفادها أن أسباب التخلف دول أمريكا اللاتينية هو اعتمادها على سياسة تصدير المواد الأولية مقابل استيراد المواد المصنعة، فهذا النمط أثر سلبا على دول أمريكا اللاتينية وجعلها تابعة للدول الصناعية و اقترح " بريبيش " اعتماد إستراتيجية استبدال أو تغيير الصادرات أي سياسة حمائية

وفي بداية الستينات ظهرت مدرسة التبعية بقوة لاسيما بعد استقلال عدد كبير من الدول في العالم و من منظري هذه المدرسة نذكر:

Dos Santos , Raul Prebish ,Arthur Lewis , Pierre Jalet , Samir Amin , André Gunder Frank , Fernando Cardosso , Paul Baran , Merrie Bolanzaz , Paul Sweezy , Johan Galtung , Celso Furtado , Charles Bettelheim , A rghiri Emmanuel , Anzu valito , Robson

وقد شكل اقتراب التبعية أحد الاقترابات البديلة، لدراسة مواضيع التنمية والتخلف نظرا لعجز الاقترابات السلوكية والتنموية التي سادت منذ منتصف الستينات من القرن الماضي في تفسير ظاهرة التخلف. بالإضافة إلى عدم قدرة المنظور الماركسي في تفسير التطورات الحاصلة في الأنظمة الرأسمالية، والمجتمعات التي خرجت من حقبة الاستعمار حديثا.

وقد ترجع أهمية اقتراب التبعية في النظم السياسية المقارنة إلى إسهامه في بلورة نقاط منها:

1- أكد على أن إدماج دول الجنوب في الاقتصاد الرأسمالي العالمية من شأنه أن يفرز نتائج ضارة بهذه الدول، أي التخلف.
2- الاعتراف بأن الدول النامية تختلف في أوجه أساسية عن الدول الصناعية الغربية في الماضي.
3- جذب الاهتمام إلى الظروف الاقتصادية العالمية كقيود على الدول النامية في تطورها المعاصر.
4- إنه ركز على تفاعل العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الدراسة النظامية للتنمية .

ومن ثم كان هذا الاقتراب منذ ظهوره يسعى إلى إيجاد قواعد وأسس موضوعية متكاملة ومتميزة لتفسير تخلف مجتمعات العالم الثالث، معتمدا في ذلك على النظرية الماركسية في المعرفة، وعلى وجهة النظر التي تعتقد بأن التنمية السياسية هي أساسا أيديولوجية للدفاع عن الرأسمالية والإمبريالية، في سياق من الصراع الطبقي، بينما مفهوم التبعية ذاته يمثل دفاعا عن مصالح الفلاحين المستغلين والعمال في محيط النظام الرأسمالي. لذا اعتبر بعض الباحثين أن منظور التبعية ماركسيا في منطلقاته الفكرية خاصة في تأكيده على الصراع الطبقي في التفسير السياسي ـ الاقتصادي، ولينيني في تأكيده على الإمبريالية .

وقد قاد هذه الحركة الفكرية ـ والتي أصبحت تعرف بمدرسة التبعية في أمريكا اللاتينية ـ باحثين ومتخصصين في العلوم السياسية والتاريخ والذين ينحدرون خاصة من دول أمريكا اللاتينية، حيث تأثر هؤلاء بشدة في الفترة التكوينية بالإحباط والفشل الذي أصاب آمال التنمية وتحقيق الرفاهية في العالم الثالث وبوجه خاص في أمريكا اللاتينية، وانتشار العديد من النظم السلطوية والعسكرية والقمعية. حيث جاءت مقولة التبعية كتفسير لحال التخلف في دول هذه القارة، ثم توسع استعمالها إلى مفكرين آخرين في العالم بما في ذلك العالم العربي والإسلامي للتعبير عن نفس الحالة تقريبا .

ويرتكز اقتراب التبعية في بنيته التحليلية على أن الرأسمالية العالمية World Capitalism تتكون من أربعة طبقات مترابطة فيما بينها على النحو التالي:

ـ المركز الرأسمالي: وتمثله الطبقات الرأسمالية في الولايات المتحدة وأوربا الغربية واليابان.
ـ محيط المركز: الطبقات التي تقع تحت الاستغلال في العالم الرأسمالي المتقدم.
ـ مركز المحيط: البرجوازية التابعة في أمريكا اللاتينية ولأفريقيا وآسيا.
ـ محيط المحيط: الفلاحون في الريف والطبقات الدنيا في دول العالم الثالث.

والاقتصاد السياسي الرأسمالي يخلق، ويبقى، على عملية استخراجية إكراهية من شأنها استنزاف الموارد من المحيط إلى المركز، فيصبحُ مقدراً للمحيط أن يظل على حالة التخلف، أو التنمية المشوهة Distorted Development. وهذه الحلقة المفرغة لا يمكن كسرها إلا من خلال تغير جوهري في المحيط والمركز، بإزالة الرأسمالية وإدخال الاشتراكية. وهكذا يشير اقتراب التبعية إلى الثورة والاشتراكية كبدائل للنظام الرأسمالي العالمي. على أن هذا التقسيم الرباعي السابق للطبقات الذي تقدمه أدبيات اقتراب التبعية يتم تأكيده باعتباره حقيقة سياسية واقعية، وتنظر إلى أدبيات التنمية والتحديث التي روجت من قبل علماء السياسة والاقتصاد والاجتماع الليبراليين على أنها واجهة لإخفاء تلك التناقضات بين القائمين بالاستغلال، وضحايا الاستغلال في المركز الرأسمالي، وفي محيط هذا المركز، وفي بقية الطبقات الأربعة.

وفي هذا الإطار كتب الأستاذ "تيودونيو دوسانتوس" (Tiodonio Dosantos) وهو أحد أهم المنظرين المحدثين لمدرسة التبعية في أمريكا اللاتينية، معرفا التبعية على أنها حالة يتحدد فيها مسار اقتصاديات عدد من الدول بالتطور والتوسع في اقتصاد آخر تتبع له الاقتصاديات الأولى .

ويفرق "دوسانتوس" بين ثلاثة أشكال من التبعية، والمتمثلة في التبعية الاستعمارية التي تسيطر فيها رأس المال المالي والتجاري بالتحالف مع الدول الاستعمارية، والتبعية المالية والصناعية، إضافة إلى التبعية التكنولوجية الصناعية التي ترتكز على الاستثمارات بواسطة الشركات الدولية النشاط في صناعة موجهة إلى السوق الداخلي في البلاد المتخلفة، هذه الأشكال من التبعية تتحكم فيها عوامل هي:

ـ الأشكال الرئيسية للاقتصاد العالمي.
ـ نوع العلاقات الاقتصادية في دول المركز.
ـ نوع العلاقات الاقتصادية في دول المحيط.

ويقدم "كاردوزو" (F.H.Cardoso) و"فاليتو" (E.Faletto) في أواخر الستينات وبداية السبعينيات من القرن الماضي، معدلات النمو غير العادي في أمريكا اللاتينية في هذه الفترة باعتبارها تعبر عن تنمية مرتبطة بالتبعية في عصر الشركات متعددة الجنسيات حيث النمو الاقتصادي المشوه في الدول التابعة، والذي

يضاف عائده إلى الطبقة القائمة بالاستغلال، خصوصا في المناطق الحضرية الرأسمالية. أما ظروف الطبقات الأدنى في المحيط، فإنها إما تظل على سوئها، أو تتدهور إلى الأسوأ، أي تبرز مظالم توزيعية عميقة متأصلة في النظام ذاته.

وعند تفحص كتابات منظري التبعية، نجدهم كثيرا ما يرفضون افتراضات دعاة نظرية التحديث، اللذين لم يأخذوا بعين الاعتبار العوامل الحاسمة بالنسبة لظروف المجتمعات المتخلفة، مثل أثر الاحتلال الاستعماري، والإمبريالية والتبعية بكافة أبعادها وأشكالها التي تعد جزء أساسي من تحليل التنمية على حد تعبير أنصار اقتراب التبعية.

وللإشارة، أن نظرية التبعية اكتسبت أهمية في التحليل السياسي المقارن لبلدان العالم الثالث. كما أن هذه النظرية تميزت باستعمالات مختلفة، الأمر الذي أدى إلى ظهور عدة تفسيرات للتبعية.

فإن مقابل ذلك الرفض يقترحون عدة تفسيرات لخصائص المجتمعات النامية، أهمها:

1- الاستعمار الداخلي: فيفسر بأنه علاقة السيطرة التي تتمتع فيها القوى الرئيسية على الدول التابعة تتكرر على المستوى المحلي عن طريق سيطرة جماعات محلية مرتبطة بحكومات أجنبية وشركات متعددة الجنسيات على الفئات الفقيرة في المجتمع.
2- الجمود: ويشير إلى عدم القدرة على النمو الذاتي، إذ أن التخلف أصبح واقعا مستمرا وثابتا بدل أن يكون حالة مؤقتة.
3- الهامشية: وتعني وجود ظاهرة عدم المشاركة عند نسبة كبيرة من الدول النامية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
4- عدم التأميم: وهي نتيجة حتمية للعوامل الأخرى، وتتخذ هذه العملية التضحية بمصلحة الأمة من طرف أشخاص لهم ولاءات أجنبية.

وفي تحليله لمشكلة التخلف يتميز اقتراب التبعية بمنظور تاريخي، ويربط هذا الاقتراب بين التخلف كعملية ومسار النمو الرأسمالي في أوربا الغربية، وأهم سمات هذا التمييز أنه لا يتم بصورة عشوائية، وإنما يتكون كنظام تتغير آلياته وأدواته دون أن يتغير جوهره وخصائص علاقاته، وتؤدي التغييرات في آليات التبعية إلى تغييرات مواكبة في الأنساق السياسية والاجتماعية التابعة.

أما من الناحية المنهجية، فإن اقتراب التبعية ينطلق من النظام العالمي كوحدة للتحليل، فالدولة لا تصلح كوحدة للتحليل والتفسير في ظل وضع دولي يتميز بهيمنة الاقتصاد الرأسمالي العالمي. ومن ثم فإن النظر إلى الحركة السياسية والتطورات داخل الدول كنتائج وآثار لحركية النظام الرأسمالي العالمي. وأن أغلب الظواهر والعمليات التي يظن أنها تجري في أطر قومية ووطنية، إنما تتأثر حقيقة بالتفاعلات على المستوى العالمي. هذا ما ذهب إليه "بول باران" في قوله: "أن تاريخ مجتمعات العالم الثالث يرتبط بتاريخ العالم الرأسمالي المتقدم، وأن تخلف العالم الثالث هو نتاج موضوعي لتقدم العالم الرأسمالي". كما يذهب "جوندر فرانك" و"سمير أمين" و"والشتاين" إلى أن هناك تطورا غير متكافئ يطبع العلاقة بين المراكز والأطراف. والنظام العالمي هو وحدة التحليل الأساسية، ويسيطر على هذا النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي، والدولة ليست كذلك، حيث إنها هي ذاتها تكونت في ظل النظام العالمي، لذلك لا تعتبر فاعلا أساسيا .

وفي هذا الاتجاه الذي يركز على النظام العالمي كوحدة أساسية للتحليل ، يذهب أنصار اقتراب التبعية على أن هذا النظام العالمي واحد، يتميز بانقسامه إلى قسمين غير متكافئين من التشكيلات الاجتماعية، دول المركز (الدول الرأسمالية المتطورة) التي تشكل الشق الأول من هذا العالم، ودول المحيط (الدمل المتخلفة) والتي تشكل الشق الثاني من هذا النظام العالمي. ولكن أصحاب هذا الاتجاه في دراستهم للنظام الاقتصادي العالمي يرون أن هناك سوقا واحدة وهي السوق الرأسمالية. وهم بذلك لا يعترفون بالتقسيم الذي يذهب إلى أن هناك كتلة رأسمالية وأخرى اشتراكية ومنها العالم الثالث. وفي هذا الصدد يقول "سمير أمين" ليست هناك أكثر من سوق عالمية واحدة، ذلك أن السوق الرأسمالية تشترك فيها بشكل هامشي دول الكتلة الاشتراكية، ذلك أنه لا شيئ يخول لنا أن نعتبر الممارسة التي تقوم بها روسيا وأوربا الشرقية مع باقي أجزاء العالم، مختلفة عن تلك التي تقوم بها القوى الغربية النامية أو المتقدمة.

ويرى مؤيدي هذا التحليل أن دول العالم الثالث لا تستطيع أن تشكل مؤسساتها ونظمها بمعزل عن المتغيرات الدولية ذات الجذور التاريخية الممتدة، فدور الغرب الرأسمالي في تقسيم العمل الدولي أسهم في تشكيل تاريخ الجنوب ابتداء من المرحلة المركنتيلية، ثم حرية التجارة، ثم مرحلة التمويل الرأسمالي، وأخيرا سيطرة المؤسسات متعددة الجنسيات، فقد استطاع الغرب خلال تلك المراحل خلق نظام اقتصادي، استطاع أن يشكل العالم في نظام عالمي واحد، ومن ثم فإن مشاكل العالم الثالث هي نتيجة طبيعية لتنمية العالم الأول، فالفقر والتضخم وتدهور النمو، هي امتداد لإمبريالية الرأسمالية. وهذا ما ذهب إليه "غوندر فرانك" في قوله أن تاريخ العالم ما هو إلا تاريخ واحد، ومن ثم فإن التنمية والتخلف وجهان لعملية واحدة من حيث أنهما نتاج التوسع الرأسمالي الذي تغلغل في أعماق أكثر القطاعات انعزالا في المجتمعات المتخلفة، وقد ترتب على ذلك أن أصبح المركز يتحكم في كل ما يحدث في المجتمعات التابعة التي هي النتاج الطبيعي للتطور التاريخي للنظام الرأسمالي.

وعند انتقال منظروا التبعية إلى وصف الحل بالنسبة لهذه الوضعية التي يعاني منها العالم الثالث فإن هناك شبه اتفاق عند كثير من الماركسيين المحدثين أمثال "بول باران"، "هاربرت ماركيور"، "آرنست ماندیل"، "فرانز فانون"، "بيير جاليه"، "روزا لكسنبوغ"، "فالكووسكي"، "سمير أمين"، "حمزة علوي" وغيرهم، أن الحل الاشتراكي وفك الارتباط مع النظام الرأسمالي العالمي هو العمل الوحيد والإجراء المناسب للدول التابعة للتخلص من هيمنة هذا النظام الرأسمالي.

وأخيرا يبقى لاقتراب التبعية قدرة خاصة على تحليل نظم الجنوب، خصوصا في ظل كونها مثلت النقد القوي للمقاربات السلوكية، التي تجاهلت الأبعاد التاريخية والدولية، واعتبرت أن أزمة التخلف حالة طبيعية أصيلة في هذه الدول لصيقة بتكوين شعوبها وعقائدهم وثقافاتهم وليس للخارج فيها دور. لهذا يبقى لاقتراب التبعية مكانة خاصة في تفسير ظاهرة التنمية والتخلف.

البحث التاسع:

اقتراب القيادة السياسية

إذا رجعنا إلى الفكر اليوناني واللاتيني كنقطة انطلاق لتحديد معنى القيادة لوجدنا أن كلمة قيادة (Leadership) مشتقة من الفعل "يفعل أو يقوم بمهمة ما" وذلك ـ كما ذكر "آرندت" (Arendt) ـ لأن الفعل اليوناني (Archein) بمعنى يبدأ أو يقود أو يحكم يتفق مع الفعل اللاتيني (Agere) ومعناه يحرك أو يقود. وكان الاعتقاد السائد في الفكرين يقوم على أن كل فعل من الأفعال ينقسم إلى جزئين: بداية يقوم بها شخص واحد، ومهمة أو عمل ينجزه آخرون. و ذهب "آرندت" (Arendt) إلى أن العلاقة بين القائد والأتباع تنقسم إلى وظيفتين متباينتين: وظيفة إعطاء الأوامر وهي من حق القائد، ووظيفة تنفيذ الأوامر وهي واجبة على أتباعه .

واستنتاجا من هذا التحليل يخلص"آرندت" إلى أن كلمة قيادة كانت تنطوي على علاقة اعتمادية متبادلة (Interdependence relation) بين من يبدأ بالفعل، وبين من ينجزه، وأن هذه العلاقة يترتب عليها تمثيل دورين متباينين. يمثل الدور الأول: من يتولى القيام بالعمل، وهو القائد ووظيفته إعطاء الأوامر، وهذا حق مقصور عليه. ويمثل الدور الثاني: من ينجزون العمل، وهم الأتباع ووظيفتهم تنفيذ الأوامر وهذا واجب عليهم، وأن قوة ومقدرة من يبدأ بالفعل وهو القائد تتجسد في روح المبادرة بالفعل، والمخاطر التي يتحملها في سبيله، أكثر من تجسيدها في إنجازه لهذه المهمة .

وتعني كلمة قائد (Leader) الشخص الذي يوجه أو يرشد أو يهدي الآخرين، بمعنى أن هناك علاقة بين شخص يوجه وأشخاص آخرين يقبلون هذا التوجيه. والقيادة بهذا المفهوم عملية رشيدة طرفاها شخصا يوجه ويرشد، والطرف الآخر أشخاص يتلقون هذا التوجيه والإرشاد الذي يستهدف تحقيق أغراض معينة.

وقد تصدَّى كثير من الباحثين لموضوع القيادة بالدراسة وَالتحليل وَالمناقشة، فلا تخلو دراسة في علم السياسة عامة، والسياسة المقارنة خاصة دون أن تتطرَّق إلى التأثيرات المختلفة التي تحدثها القيادة في الحياة السياسية والاجتماعية، حتَّى أن الكثير من الدراسات السياسية اعتبرت العامل القيادي كمتغيّر مستقل،واعتبرت العمليات والنظم السياسية متغيّرات تابعة.

وقد تعدَّدت تعاريف القيادة، ويرجع ذلك التعدُّد إلى اختلاف زوايا النظر إلى هذه الظاهرة، فهناك مَن يولِّيها اهتماما كبيرا حتَّى أنَّه لا يرى عملية سياسية داخل النظام السياسي إلا وتتأثر بالمتـغيّر القيادي. وهناك من

ينظر إلى القيادة ضمن شبكة من التفاعلات والعلاقات المتبادلة، كعلاقة القيادة بالجماهير وعلاقاتها بالمؤسسات المختلفة.

ومن هذا يمكن تحديد بعض التعاريف للقيادة، فيعرّف الأستاذ "جون فيفنر" (Jean Fifner) القيادة بأنَّها: " فنّ تنسيق الأفراد والجماعات وَ رفع حالاتهم المعنوية للوصول إلى أهداف محدَّدة. والقيادة تتعلَّق أساسا بمهارات شفوية و عقلية و إجتماعية".

ويذهب الأستاذ "بايلي" (Baily) إلى تعريف القيادة على أنَّها:" قدرة القائد على إتِّخاذ القرارات في مواجهة الموقف وإقناع الآخرين من أعضاء النخبة السياسية والجماهير بهذه القرارات ".

كما أنَّ القيادة تعتبر "قدرة و فعالية وبراعة القائد السياسي بمساعدة النخبة السياسية في تحديد أهداف المجتمع السياسي، وَاختيار الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الأهداف بما يتّفق مع القدرات الحقيقية للمجتمع، وَتقدير أبعاد المواقف التي تواجه المجتمع، واتخاذ القرارات اللاَّزمة لمواجهة المشكلات والأزمات التي تفرزها هذه المواقف، وَيتمّ ذلك كلّه في إطار تفاعل تحكمه القيم والمبادئ العليا للمجتمع".

وتظهر لنا قدرة القائد على التأثير محكومة بثلاثة عوامل رئيسية:

ـ عامل الموقف: حيث ينجح القائد كلَّما كان بإمكانه التكيف مع المواقف التي تعترضه أثناء العمل على تحقيق هدف المنظَّمة.
ـ عامل الزمن: أن القائد الناجح لا يتسنَّى له التكيّف مع تطوّر المجتمع إلاَّ بالعمل الدائم على متابعة التطوّر الثقافي وَالتقني للمجتمع حتّى يمكنه معرفة الجماعة التي يتعامل معها من جهة، وَالمجتمع الذي تحيى منظَّمته فيه من جديد من جهة ثانية.
ـ العامل الحضاري: فالقائد الذي ينجح في بلد متقدِّم، قد يفشل في بلد متخلِّف اقتصاديا، و اجتماعيا و سياسيا، وذلك لاختلاف النظرة إلى الأمور وعوامل التأثير في السلوك، بحكم أنَّ التقدّم و التخلُّف يقرِّر كلَّ منهما نظرة وَ قيمًا تختلف باختلاف بعد الحضاري. ويحضرني في هذا السياق المثال الذي ضربه الأستاذ "مالك بن نبي" في كتابه "المسلم في عالم الاقتصاد"، حيث تحدَّث عن العالم الألماني "شاخت" الذي وضع لألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية مخططا اقتصاديا استطاعت بواسطته أن تحقِّق أكبر طفرة اقتصادية في تاريخها، ونفس العالم وضع مخططا لإندونيسيا التي تعتبر أغنى دولة في آسيا من حيث الموارد من ألمانيا، ولكن هذا المخطط قد فشل فشلا دريعا

وبناءا على هذا، فإنَّ القيادة لها القدرة على التأثير في سلوك الأفراد و الجماعات في موقف و زمن ومستوى حضاري معيّن، قصد خلق الرغبة لديهم في تحقيق هدف المنظمة بالوسائل المتاحة، عن طريق التعاون وإشباع الحاجيات الإنسانية والمحافظة على الروح المعنوية العالية.

هذا وتبرز أدوار القيادة في عدّة مجالات يمكن حصرها في:

1- تحديد أهداف المجتمع و تعريفها وَ وضع برنامج بالأولويات.

2- التوسط بين المصالح المتصارعة و تسوية الخلافات والنزاعات.

3- تجنيد المساندة داخل التنظيمات المختلفة و كسب الدعم والتأييد.

4- صناعة القرارات و تنسيق السياسات.

5- وتمثِّل كرمز للمجتمع و تجسيد طموحاته و إيجاد الشعور بالثقة.

وعليه، فإنَّ بروز القيادة في عملية إدارة التنمية تختلف باختلاف الظروف من مجتمع إلى آخر، وحسب نمط القيادة ذاتها.

فالقيادة التي تعتمد في الوصول إلى السلطة على القوى الأجنبية، يكون دورها سلبي على عملية التنمية، وهنا يبرز من خلال القرارات التي تصدرها، والسياسات التي تتّبعها محليا ودوليا، والتي تكون مضادة لإرادة مجتمعاتها. ومن هذا فإنَّ مصالح القوى الخارجية هي التي تسود، والتي تكون في الغالب متعارضة مع المصالح الداخلية للدولة.

فالقيادة التي تعتمد على المؤسسة العسكرية في الوصول إلى السلطة يتميز دورها باللجوء إلى الإكراه وَالقهر، وَحَسْمِ القضايا عن طريق القوّة والقهر. والقيادة التي تعتمد على المساندة القبلية في الوصول إلى السلطة، فإنَّ الطابع القبلي هو الذي يميِّز أبنيتها وأسلوب تجنيدها، وخصائص عملياتها الانتخابية، و نمط توزيعها للمنافع.

وعموما، فإنَّ النخبة القيادية لا يمكن لها أنْ تحقِّق التنمية المنشودة إلاَّ من خلال تمتُّعها بالشرعية السياسية، وبرضا وقبول المحكومين، وما يقتضيه ذلك من قدرة القيادة السياسية على أن تكسب احترام ثقة الجماهير. وَبهذا المعنى فإنَ الاندماج بين القيادة والجماهير يقود إلى التكتّل القومي الذي من خلاله تتمكَّن من مواجهة التحدِّيات المتمثِّلة في تحقيق التنمية الشاملة. وهكذا نصل إلى أن الاهتمام بتنمية القدرات القيادية للنخبة الحاكمة من جهة، والتركيز على قياس الرأس المال المعرفي المتمثل في الإنسان الحاكم والمحكوم من جهة ثانية، سيؤديان حتما للتحكم في التنمية وترسيخ مبادئ الديمقراطية والشورى في صنع القرارات وتطبيقها.

البحث العاشر:

اقتراب الثقافة السياسية

يعد اقتراب الثقافة السياسية أحد الاقترابات المهمة في حقل السياسة المقارنة خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، ثم تراجع الاهتمام الأكاديمي بهذا الاقتراب خلال السبعينيات، ولكن منذ الثمانينيات بدأ الاهتمام به يعود مجددا، وذلك في إطار موجة التحول الديمقراطي التي تواصلت حلقاتها منذ بدايات الربع الأخير من القرن العشرين في مناطق عديدة من العالم، مثل جنوب أوربا وأمريكا اللاتينية وآسيا وشرق ووسط أوربا. حيث اهتم بعض الباحثين بإعادة الاعتبار إلى مدخل الثقافة السياسية باعتباره مدخلا رئيسا في فهم وتحليل أبعاد موجة التحول الديمقراطي والتنمية السياسية، وخاصة أن ترسيخ النظام الديمقراطي يتطلب إلى جانب عناصر أخرى شيوع ثقافة سياسية ديمقراطية على صعيد المجتمع .

لقد استقل مفهوم الثقافة السياسية عن علم الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع، وبرز بشكل واضح في تيار المدرسة التنموية Developmentalist الذي ظهر في مطلع العقد السادس من القرن الماضي، وذلك كأحد العناصر الأساسية لتمييز مراحل نمو وتطور النظم السياسية وانتقالها من النظم التقليدية إلى النظم الحديثة. ولم يكن الأخذ بمفهوم الثقافة سهلا على عالم السياسة ولا في دراسة السلوك السياسي، لأن مفهوم الثقافة السياسية، كان يصطدم بمفاهيم أخرى أكثر رسوخا وأوسع انتشارا كالايديولوجيا، والمشروعية، والاتفاق، والمساهمة وغيرها. وفي هذا الشأن يشير "سيدني فيربا"(Sydney Verba) :"نحن نعرف أن علماء الأنثروبولوجيا يستخدمون عبارة ثقافة بطرق مختلفة، وإننا عندما ندخلها في قاموس علم الاجتماع السياسي، فإننا نجازف بأن نجلب إليه كل جوانب الغموض فيها، ولكن نجلب كذلك مزاياها".

والواقع أن مفهوم الثقافة السياسية حديث النشأة، رغم أن جذوره البعيدة تمتد إلى فلاسفة الإغريق الذين كانوا يطرحون مفهوم الفضيلة المدنية، أي الثقافة السياسية مأخوذة من زاوية التمسك بالقيم الديمقراطية، وكذلك تمتد جذورها عند فلاسفة القرن السادس عشر أمثال "شارل دي سكوندا مونتسكيو" (Charles de Secondat de la bred Montesquieu) (1686-1755م) الذي أشار إلى الثقافة السياسية من خلال مفهوم فضيلة المواطنين، وكذلك عند "جون جاك روسو" الذي جاء بفكرة التربية التي تصوغ الآداب العامة والتقاليد والآراء لدى المواطنين، و" ألكسي دو توكفيل" وغيرهم.

وقد صار مفهوم الثقافة السياسية فيما بعد يمثل حقلا معرفيا هاما بتطور علم السياسة وتقدمه في مجال البحث العلمي، حيث استطاع المشتغلون بالدراسات السياسية وضع بناء نظري لهذا المفهوم بدليل أن "الذين عرفوا مفاهيم الثقافة السياسية والتنمية السياسية هم من المشتغلين أساسا بالعلوم السياسية وبدرجة أقل علم الاجتماع السياسي".

ومن زاوية تعريف الثقافة السياسية ينظر علماء الاجتماع السياسي على أن الثقافة السياسية تعد جزءا من الثقافة الكلية للمجتمع، وتكتسب خصائصها من التوجهات المشتركة التي تكون النسق العام الشامل للغة، والدين، والجماعات والأدوار الاجتماعية، والاقتصادية، والأنماط الثقافية، والتنشئة السياسية كالأسرة والأحزاب السياسية وما تؤديه من أدوار مهمة في تشكيل بنية الثقافة. لدا، لا ينبغي أن تدرس الثقافة السياسية بمعزل عن المكونات والعناصر الأخرى للكل الاجتماعي، فهي إذن تشير إلى المجموع الكلي لاتجاهات الأفراد في تفسير ديناميكية النظام السياسي، وبهذا الشكل فإن إقامة الفصل بين الثقافة السياسية والثقافات الأخرى قد تؤدي إلى تجريد هذا المفهوم من أبعاده ومضامينه الاجتماعية ويصبح مجرد واقع أو فعل سلوك ذاتي .

على إثر هذا الاتجاه بدأ مفهوم الثقافة السياسية ينظر إليه كجزء من الكل الاجتماعي، وهذا ما ذهبت إليه المدرسة الفرنسية والتي اهتمت بدراسة الجوانب الاجتماعية والأنظمة السائدة في المجتمع، حيث ربطت مفهوم الثقافة السياسية بالإطار السوسيولوجي العام على غرار المدرسة الأمريكية التي عالجت موضوع الثقافة السياسية من زاوية النزعة النفسية والذاتية وليس من الزاوية الموضوعية التي تشير إلى أن الثقافة السياسية هي المناخ السياسي والاجتماعي السيكولوجي العام في البلد وهي الأنماط السائدة في السلوك السياسي.

وفي هذا الصدد يقول " جان بيار كوت"، و"جان بيار مونيي" أن المجتمع: "عبارة عن كل متكامل أو مجموعة من العناصر المتداخلة تداخلا يستحيل معه الفصل بينها، فالسياسة والاقتصاد والدين وعلاقات العمل هي مظاهر متنوعة لنفس المجتمع، ولا تشكل في حد ذاتها عوالم مغلقة ومنعزلة عن بعضها البعض". ونتيجة لهذا الارتباط الكلي بين الوقائع الاجتماعية بدأت الدراسات السياسية تطبق جانبا من التحليل المنهجي العلمي وأصبحت الظاهرة السياسية حينئذ حلقة ضمن البناء الاجتماعي، الأمر الذي جعل مفهوم الثقافة السياسية يفترض الوحدة الجوهرية للمجتمع الذي لا تمثل السياسة سوى جانبا منه مما يفرض بدوره وحدة المنهج السوسيولوجي

وتتعدد تعريفات الثقافة السياسية في الأدبيات السياسية، فيرى "لوشيان باي" أن الثقافة السياسية هي مجموعة من الاتجاهات والمعتقدات والآراء التي تضيف شكلا ومعنى للعملية السياسية وتمد النسق السياسي بالافتراضات والقواعد التي تحكم السلوك وهي تتضمن كلاً من التصورات والمعايير العلمية التي تشكل نظام الحكم وهناك من ينظر لها باعتبارها نتاجا لكل من التاريخ المتراكم للنسق السياسي بمقتضى حياة أعضاء هذا النسق أي أنها تمتد بجذورها إلى كل من الأحداث العامة والخبرات الخاصة .

ويشير مفهوم الثقافة السياسية عند بعض المختصين في علم السياسة إلى تلك القيم والمعتقدات التي تحدد كيف يفسر الشعب الدور الصحيح للحكومة وكيف أن الحكومة ذاتها يتم تنظيمها. وإدراك الشعب لدور الحكومة، وللعلاقات الصحيحة بين الحاكم والمحكوم، له تأثيره المعترف به على النظام السياسي.

ويعرف "رشاد القصبي" الثقافة السياسية على أنها ذلك الشق السياسي من الثقافة العامة، السائدة في المجتمع وتشكلها مجموعة من القيم والمعايير والمعتقدات، والتوجهات والرموز التي تحكم السلوك السياسي.

ومن زاوية الأصول الفكرية لمفهوم الثقافة السياسية، أرجع بعض المفكرين أمثال "رونالد شلكوت" (Ronald H. Chilcot) نظريات الثقافة السياسية في أصولها إلى دراسات ومحاولات تنظير الثقافة ذاتها في شكلها العام ـ وليس الثقافة السياسية التي هي ثقافة فرعية ـ في علم الانثروبولوجيا. وأشار إلى عام 1871 عندما إدخل "فردريك تايلور" (Frederik Taylor) مفهوم الثقافة إلى علم الانثروبولوجيا باعتباره ذلك المركب الذي يتضمن في شكله الكلي المعرفة، المعتقدات، الفن، الأخلاقيات، القانون، العادات وأية قدرات أو عادات أخرى يكتسبها الإنسان كعضو في المجتمع.

ثم توالت تعريفات العلماء الاجتماعيين تركز في مجملها على عناصر متنوعة، كالعادات والتقاليد، ونماذج السلوك، والحلول المكتسبة بالتعلم للمشكلات وإشباع الحاجات. ومن أبرزهم "تالكوت بارسونز" (Talcot Parsons) الذي قدم ثلاث تعميمات عن الثقافة تشمل:

ـ أن الثقافة تنتقل عبر الأجيال، وهي تشكل الميراث أو التقليد الاجتماعي.

ـ الثقافة يتم تعلمها، فهي لا تكتسب تلقائيا للأفراد وإنما في حاجة إلى عملية التعلم.

ـ أن الثقافة يتم اقتسامها باعتبار أنها نتاج للتفاعل الإنساني.

وجاء بعده علماء السياسة ليقتفوا أثر أعماله،فاتجهت دراستهم إلى بحث المعتقدات والأفكار، والرموز والقيم، والاتجاهات والمعايير، أمثال عالم السياسة السلوكي الأمريكي " غابرييل ألموند" (Gabriel Almond)، أو من ظل على توجهاته الأقرب إلى التقليدية أمثال "صمويل بير" (Samuel Beer) الذي اعتبرها مفيدة وهامة.

وبعد ذلك بدأ يتبلور اتجاه أساسي في علم السياسة، خاصة في السياسة المقارنة، ينظر إلى الثقافة في إطار سياسي، إذ يعود الفضل في إعادة صياغة مفهوم الثقافة السياسية باستخدام أطر نظرية مستمدة من الأنثروبولوجيا وعلم النفس والاجتماع إلى العديد من علماء السياسة الأمريكيين، من بينهم "لوشيان باي" (Lucien pye)، غابرييل ألموند" (Gabriel Almond)،"روى مكريدس" (Roy Macridis) "ليونارد دوب" (Leonard Doob)، "سيدني فيربا" (Sydney Verba) وغيرهم ممن أكدوا على أهمية التوجهات السيكولوجية، واعتبروا أن الثقافة السياسية تتكون من عناصر إدراكية (Cognitive)، وعناصر عاطفية (Affectif)، وعناصر تقييمية (Evaluatifs) التي تؤلف منظومة الاتجاهات السياسية الخاصة بكل مجموعة

من الأفراد في علاقتها بالنظام السياسي. فالثقافة السياسية إذن هي في وقت واحد كل ما نعرف، وكل ما نشعر وكل ما نعتقد بشأن السياسة.

وفي إطار هذا الاتجاه الجديد حظيت كتابات غابرييل ألموند" (Gabriel Almond) و"سيدني فيربـا" (Sydney Verba) قبول واسع بين كثير من الباحثين، حيث حددا أربعة مقدمات أساسية للثقافة السياسية وتشمل:

1- سمات الشخصية الديمقراطية في العالم المعاصر.
2- ديمقراطية مشاركة وتعددية، فالثقافة المدنية ذات طابع ديمقراطي، وهي تمثل مقدمة وأساس يقوم استنادا إليه الاتفاق العام بين الحريات الفردية والحكومة.
3- النظام Order من خلال البيروقراطية العقلانية، أي تصبح البيروقراطية الرشيدة كمذهب وممارسة أداةً للسلطة السياسية الديمقراطية.
4- الاستقرار من خلال التحديث، فالظروف الاقتصادية والاجتماعية المستقرة ترتبط بمؤشرات التحديث كدرجة التصنيع والتحضر ومستوى التعليم ومعدلات انحسار الأمية، حيث يتوقع أن تعزز مثل هذه الاتجاهات التحديثية احتمال التنمية والاستقرار في العالم النامي.

لقد اعتبرت الثقافة السياسية لدى بعض المفكرين كإطار نظري و كمدخل مهم في دراسة التنمية حيث تصبح عملية التنمية السياسية عملية ثقافية في الأساس تتعلق بتغير الثقافة السائدة المرتبطة بظاهرة السلطة، ونسق القيم والمعتقدات المرتبطة بها، سواء على مستوى الذات الفردية ودور المواطن ومكانته في النظام السياسي والمجتمع، أو على مستوى جماعي وما يرتبط بهذا النظام، ونسق السلطة وما تمثله للمجتمع والمواطنين فيه، وما يثره هذا المستوى من قضايا كالهوية القومية، ونظرة المجتمع إلى نظام السلطة والحكومة، وإلى عملية صنع القرار والمشاركة فيها .

واعتبر "لوشيان باي" (Lucien pye) الثقافة السياسية منهجا للبحث ابتداء من مستوى علم النفس الفردي إلى مستوى الجماعات والمجتمع السياسي، ويعتقد أن الثقافة السياسية تتميز بوجود مستويان: مستوى الفرد والذي تزوده الثقافة بخطوط مرشدة ضابطة للسلوك السياسي، ومستوى الجماعة حيث تشكل الثقافة بناء نظامي للقيم يؤمن تماسك وانسجام أداء المؤسسات.

ويعتبر"سيدني فيربـا" (Sydney Verba) - من أبرز المفكرين الداعين إلى ضرورة تبني اقتراب الثقافة السياسية - أن لا مفر من استخدام موسع لاقتراب الثقافة السياسية في إطار علم السياسة، لأن أي مفهوم

آخر يستخدم محل الثقافة السياسية سيكون من شأنه خلق إضطراب وفوضى في المعنى، ولن يؤدي ما يؤديه هذا المنهج الذي اعتبره "سيدني فيربـا" اقترابا عاما لعلم السياسة.

إن اقتراب الثقافة السياسية يمثل أهمية خاصة في تفسير أوجه الاتفاق والاختلاف بين الأقطار والنظم، وما يعزز الاعتماد على اقتراب الثقافة السياسية كأداة تفسيرية قوية لمختلف الأنظمة السياسية على حد تعبير "سيدني فيربـا" أنه لم يعد للاقترابات التي تستند في تفسير الحياة السياسية والسلوك السياسي على المؤسسات والدساتير ذات فائدة تفسيرية للظواهر السياسية. الأمر الذي يجعل من اقتراب الثقافة السياسية من أبرز الاقترابات ذات الأهمية في تفسير وتحليل الحياة السياسية، بمكوناتها ومستوياتها المختلفة، ابتداء من سلوك الأفراد والجماعات، إلى الحركة السياسية للمؤسسات والتنظيمات المختلفة.

رغم أهمية اقتراب الثقافة السياسية ودوره في وصف وتفسير الوقائع السياسية، إلا أنه لم يسلم مستخدمي هذا الاقتراب من الانتقادات، من أهمها:

1) ـ قد يضم المجتمع السياسي أكثر من ثقافة سياسية واحدة، وبعض هذه الثقافات الفرعية قد تنشأ بينها علاقات تناقض أو صراع.
2) ـ قد تكون الثقافة السياسية موضعا لمناورة من جانب عدد من النخب السياسية ، كل منها حسب أهدافها ومصالحها، وهذا يخلق دواعي إضافية للحذر عند استخدام هذا الاقتراب.
3) ـ يشير اقتراب الثقافة السياسية إلى أن الثقافات غير غربية ثقافة واحدة تقليدية تشترك جميعها في كونها ثقافة مرحلة متخلفة عن الثقافة الغربية، ومعيقة للتحديث السياسي، وهذا لا يعني- حسب هذا المدخل ـ سوى واحد من أمرين أو كليهما معا:
أ/- إن التنمية والتحديث ليست إلا أحد أبعاد مفهوم التغريب Westernization، أو صياغة وتشكيل المجتمعات البشرية على صورة المجتمع الغربي المعاصر، الذي تجعل منه الهدف النهائي لتطورها.
ب/- إن هناك ثقافة عالمية واحدة يشترك فيها البشر جميعا على اختلاف دياناتهم، ولغاتهم، وأجناسهم، وهذا مخالف للواقع العالمي. حيث أن الثقافات متعددة بتعدد الملل والنحل، ولكل ثقافة أسلوب في التفكير أو النظر، منتزع من الدين الذي تدين به، ولا يأخذ بعضها من بعض شيئا إلا بعد عرضه على أسلوبها في التفكير، فإن استجاب أخذته وعدلته وإن استعصى نبذته.

وبالتالي فإن الأسباب الكامنة وراء تدهور أوضاع المجتمعات النامية لا ترجع إلى بنية ثقافتها، بقدر ما ترجع إلى العامل الخارجي المتمثل في النهب الأوربي الغربي والبغي والسيطرة واستنزاف الموارد وتشويه

الهيكل الاقتصادي، ثم تشويه البناء الثقافي وافتقاده فعاليته الأصلية، ولكن هذا لا ينفي دور العوامل الداخلية التي تمثلت في فساد النخب السياسية المتغربة، والظلم الاجتماعي، والركود الفكري.